243



# خطاب صاحب الجلالة

## بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للبرلمان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

حضرات السادة النواب ومستشاري المملكة المحترمين :

نلتقي بكم في هذا اليوم لنفتتح الدورة الثانية لبرلمانكم الموقر تطبيقا لنص الدستور، ونتوجه إليكم بالخطاب في مستهل هذه الدورة حرصا منا على استمرار الاتصال المباشر بكم، ومساهمة في تغذية الحوار المثمر القائم بينكم وبين حكومتنا، وجعله مستجيبا لما يعلقه عليه شعبنا من آمال.

لقد تتبعنا بكل عناية تفاصيل مناقشاتكم أثناء الدورة السالفة التي واجهتم فيها لأول مرة المسؤوليات الجسيمة التي عهد بها إليكم ناخبوكم منذ اولوكم ثقتهم، وارتضوكم ممثلين لهم، وناطقين باسمهم في هذا المجلس، وكم كان ارتياحنا عظيما للجو الذي ساد حواركم، فقد اتسم نقاشكم بسمة الاتزان، وتحلت تدخلاتكم بحلية الوقار الخليق بهذا المجلس، وهكذا اخذتم بسلوككم هذا تدشنون في هذا البلد الامين الذي فتح قلبه عن رضى واطمئنان لنظام الملكية الدستورية تقاليد صالحة، تشكل اسسها الميثاق الذي ستسيرون على هديه في الدورات المقبلة والذي سيصبح القاعدة التي تحدد وتطبع سلوك البرلمان فيما يستقبل.

إننا موقنون بأن شعبنا دائم التطلع إلى مداولاتكم، كما ندرك أن انظار العالم مرتدة إلينا ترقب نتائج منهاجنا الديمقراطي، تتلمس مواطن القوة والضعف منه، وفي عالم تتقاذفه التيارات وتتصارع فيه المذاهب، وما تزال بعض اجزائه تبحث عن نفسها امكن المغرب — ولله الحمد — أن يحدد لنفسه مذهبا وعقيدة وسلوكا اختارها شعبنا بكل طواعية، وقد استجاب ذلك الاختيار في الواقع لعقيدتنا وإيماننا، فنظامنا الدستوري القائم على مبدأي الحرية والديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان وما يزال في نظرنا أصلح نظام لشعبنا المفطور على حب الحرية والمعتز بتقاليد الشهامة والاباء، والخليق بحاضر سعيد، ومستقبل أسعد ترتبط فيهما الأسباب بماضينا الذي لم يعرف بقيادة أسلافنا المقدسين إلا ما يشرفنا ويزيد تعلقا بهذا الوطن وفخرا واعتزازا.

ورغم ان الدورة السالفة كانت في الواقع دورة تمرين إذ كانت انطلاقة في عهد المسؤوليات الدستورية، فقد تمكنتم خلالها من الاطلاع على السياسة الحكومية بمناسبة مناقشة الميزانية ومن خلال أجوبة الوزراء، وكانت مناسبة لطرح المشاكل وتوخي الحلول، وأمكن للرأي العام أن يتابع عن كثب بواسطة الصحافة والاذاعة حياة البرلمان، ويعيش معكم في جو المشاكل التي طرحتموها، والقضايا الوطنية التي تدارستموها، وهذه إحدى مزايا النظام الديمقراطي الذي أردناه لشعبنا والذي نحرص على أن تستمر في إطاره عملية التوعية الشعبية، وتزدهر في ظله مراقبة الرأي العام للحاكمين والمسؤولين في جميع المستويات.

والان وانتم تستقبلون دورة جديدة فاننا نامل أن تكون دورة تفكير واستخلاص للنتائج، وتجمعون فيها بين اسلوب النقد البناء وبين المساهمة الفعالة في متابعة المجهود الوطني الذي اضطلعنا بانجازه منذ قلدنا الله أمر

الأمة، ان دوركم لا ينحصر في الاعراب عن الرغبات والتقدم بالمطالب، ان دوركم الاساسي هو العمل الدائب لمساعدة السلطة التنفيذية بما تقدمونه من مقترحات القوانين، كما لا يقتصر دوركم على التشهير بنقط الضعف، والسعي لتقويم انحراف الحاكمين، بل ان عملكم يصبح أكثر موضوعية وايجابية اذا اضفتم الى اثارة المشاكل المساهمة في اعداد حلولها، واذا وضعتم مطالبكم في حدود الامكانيات الضرورية لتنفيذها، اذ انكم تعلمون ولا شك ان تنفيذ اية سياسة يفرض سبق الاختيار، وهو رهن بما يتطلبه التنفيذ من وسائل مادية، وامكانيات بشرية.

ان السلطتين التشريعية والتنفيذية قد تتفقان على سياسة معينة واضحة المعالم والاهداف وقد تكون هذه السياسة من الوضوح بحيث لا يمكن ان تحتمل التردد او تقبل الجدل، ولكن تنفيذها قد يصطدم — مع ذلك — بصعوبات يذللها عامل الزمن، وقد يدعو الحال ان تحاط ظروف تنفيذها بمرونة وسرية تكفلان لها النجاح، وهنا يجب ان تتضافر جهود الجميع حتى لا تحبط الغاية بالاخلال بسلامة الوسيلة، وان يتجنب الاحراج المفضي الى تعذر الظفر بالغاية التي يستهدفها الجميع ويحرص على الوصول اليها.

وتلك هي الخطوط العريضة لتعاون مثمر، والشروط الموضوعية لقيام حوار بناء، وبذلك فقط نحفظ برلماننا الفتى من الانزلاق نحو عيوب الديمقراطية الشكلية المنحرفة عن النهج الديمقراطي السليم التي تعتمد الديماغوجية والمغالاة ولغو القول كاسلوب لعملها، فتسن بذلك تقاليد تجرف بها، وتكون في النهاية على اصحابها شرا ووبالا.

ان نصحا معتدلا وكلمة موزونة ليفعلان في النفس ما لا يفعله قول متطرف أو كلمة نابية اذا خلصت النيات وصدقت العزائم، وان النظام الديمقراطي الحق ليوفر ظروف التسابق للخير، ويسمح بفتح القرائح لتتنافس في البناء والتقويم، وان دستورنا لهو اصلح اطار لذلك التعاون وهذا التنافس، لما يقره بين مختلف السلط من توازن خليق بضمان استقرار الدولة، وبما يضمنه من حريات كفيلة بتحقيق ازدهار الفرد والجماعة، فلننصرف في ظله جميعا الى البناء والعمل الانشائي، فما احوجنا الى تضافر الجهود، اذ يد الله مع الجماعة، وانما ياكل الذئب من الغنم القاصية.

وان مما يضمن التعاون بين البرلمانيين وأعضاء الحكومة ان اكثرية هؤلاء منتخبون، فهم من البرلمان واليه، فليذكر الطرفان أن النائب والمستشار قد يتحملان مسؤوليات الحكم يوما ما وان الوزير قد يترك الحكم ليضطلع هو الاخر بمسؤوليته في مجلس البرلمان، فيساعد كل جانب الاخر على ان يقوم بدوره في حدود الاختصاصات التي لكل منهما، وعلى ضوء المقاييس التي تحدد دورهما.

اننا نعلم ان هم النواب والمستشارين المحترمين هو أن يؤدوا مهمتهم في البرلمان على وجهها الأكمل، وألا يخيبوا الثقة التي وضعها فيهم ناخبوهم، وندرك عسر المهمة الملقاة على عاتقهم، ولذلك نحرص على أن نسهلها عليهم، فقد أصدرنا تعاليمنا بارضاء الحاجيات الخاصة بالبرلمان، باقامته في البنيان اللائق به، وبتلبية الرغائب لاعضائه الذين رأينا من اللازم أن نوليهم في الدولة مقاما ملحوظا، ونوفر لهم تعويضا عن جهودهم، ومن شان ذلك كله أن يمكنهم من مزاولة مهامهم السامية في نطاق الاستقلال المادي والكرامة الموفورة.

الشعبي الذي يجب ان يظلوا في هذا المجلس صورته الحقة، وصوته الصادق.

**حضرات السادة :**

ان دورتكم هذه لن تقل عن سابقتها نشاطا، اذ ستتمكنون خلالها من مناقشة سياسة التصميم الذي ستعرضه الحكومة على انظاركم، والفرصة سانحة دائما امامكم لاستجواب الوزراء، والتقدم بمشاريع القوانين، وهكذا سيمتد الحوار بينكم وبين الحكومة وهو حوار نحرص على ان يتصل ويدوم، ولعلكم ادركتم اننا نريد تعميمه في كافة الميادين، واننا نعززه بفرص للقاء بين الحكومة وممثلي الشعب يستعمل فيها اسلوب المناظرة والنقاش، وهكذا التقى الجميع في مناظرة للفلاحة واخرى حول التعليم، وثالثة ستعقد في موضوع التجارة والصناعة ونعتزم الشروع فيها في القريب بحول الله.

وبذلك وسعنا دائرة التمثيل في القاعدة الشعبية وهكذا تتضافر الجهود في ظل نظامنا الديمقراطي وعهد الملكية الدستورية لنحقق الامال العريضة التي تطمح اليها جماهير شعبنا، اذ نحن مؤمنون بان الطريق ما يزال طويلا، وان علينا ان نجد السير فيه، دون توقف ولا تخاذل ولا فتور، حتى نحمد عند الصباح السرى، ونوفي الامانة حقها.

ومهما تكن اهمية المنجزات التي حققناها، والمراحل التي قطعناها فلن يتوقف عندها طموحنا المشروع الى حياة افضل يتحقق فيها الى جانب الكرامة البشرية، التقدم والازدهار، ويضمن فيها مستوى عيش كريم للفرد والمجتمع.

ولن يهدأ لنا بال ويرتاح لنا ضمير الا اذا نعمت جميع طبقات شعبنا بحسنات وفوائد النظام الديمقراطي الاقتصادي والاجتماعي، والا اذا استمتع افراد شعبنا بنتائج جهودهم وثمار اعمالهم في مجتمع يسوده العدل، وترفرف عليه الوية الاطمئنان والسلامة ويؤمن فيه المستقبل.

وهذه الاهداف هي التي تشكل اسس ثورتنا الديمقراطية التي نتابعها في صمت واصرار، تلك الثورة التي اتخذت من عدم الاعلان عن نفسها أسلوبا طبعها وميزها، واستبعدت عنها التهريج والتلويح بالشعارات، إيمانا منها ان ليس اجدى للعمل من مداومته، وان اكبر تزكية للاعمال والجهود هي نتائجها، (ولا تزكوا انفسكم، هو أعلم بمن اتقى)، وانما الاعمال بالخواتم.

سنظل اذن في اطار هذه المبادىء ومن اجل تحقيق تلك الاهداف أوفياء للتعهدات التي قطعناها باختيارنا ورضانا على انفسنا، وحريصين على مواصلة القيام باعباء التكاليف والالتزامات التي طوقنا بها الدستور قانوننا الاسمى، وهكذا ستزداد العروة التي تجمعنا وشعبنا توثقا، وتبقى تلك العروة الوثقى لا انفصام بحول الله لها، ويستمر هذا البلد الامين بضرب المثل في وحدة الصف، وتآخي القلوب، واجتماع الكلمة على البر والتقوى.

ذلك هو نطقنا الذي حرصنا على ان نتوجه به اليكم في هذه الدورة التي نعلن باسم الله افتتاحها، اخلصنا لكم فيه النصح، وصدقنا التوجيه، (ومن احسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا وقال انني من المسلمين)، (ومن يعتصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم).

وصدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**ألقي بالرباط** الجمعة 11 ذي الحجة 1383 — 24 ابريل 1964